واذا قدر اثنان كان الاستلزام اعظم وكلما قدر ما لا يتناهى كان الاستلزام
اعظم فانه اذا كان الواحد منهما بدون الواجب ممتنع فالاثنان ممتنع وممتنع
وتقدير ما لا يتناهى من هذا تقدير ممتنعات لا تتناهى وان قيل انه وجود
الواحد منها يستلزم وجود الواجب فتقدير اثنين اولى ان يستلزم وجود
الصانع ولو امكن وجود ما لا يتناهى من العلل الممكنة كان ذلك اعظم في امتنا
عها فكيف بما يتناهى كما يقدر من تقدير ان العقل الاول ابدع الثاني والثاني
ابدع الثالث وهلم الى العاشر الفعال المبدع لما تحت الفلك واذا قدر ما لا يتناهى
كان الاستلزام اعظم فتبين انه كلما كثرت الممكنات وتسلسلت كان ذلك
اعظم في دلالتها على ثبوت الواجب واستلزامها له والانسان قد يتوهم اذا
فرض علل هي معلولة لا تتناهى وتوهم ان العلة تكون وحدها موثرة في
المعلول او مقتضية له او موجبة فهذا ممتنع فان العلل اذا كانت معلولة
انها لا تقوم بنفسها بل تفتقر الى غيرها فالمعلول المفتقر اليها مفتقر الى علتها
التي هي مفتقرة اليه فتكون معلولها كما انه مفتقر اليها فهو مفتقر ايضا الى كل
ما هي مفتقرة اليه فاذا قدر من ذلك ما لا يتناهى قدر انه محتاج الى امور لا
تتناهى وليس فيها ما هو موجود بنفسه ولا غني عن غيره ومن المعلوم انه
كلما كثرت الامور المشروطة في وجود الموجود كان وجوده موقوفا عليها كلها
وكان ابعد عن الوجود من الموجود الذي لا يتوقف وجوده الا على بعض تلك
الامور فاذا كان الممكن لا يوجد بعلة واحدة ممكنة بل يمتنع وجوده بها فاذا
كثرت العلل الممكنة التي يتوقف وجوده عليها كان وجوده اعظم في الامتناع
والبعد عن الجواز واذا كانت الممكنات قد وجدت فقد وجد قطعا مقتض لها
مستغن عن غيره وكلما تدبر المتدبر هذه المعاني ازداد لها تبيينا وعلم ان كل
ما يقدر وجوده من الممكنات فانه دال على الواجب الغني بنفسه عن كل

ممكن

ممكن مباين له ومن العجب انهم لا يذكرون في اثبات واجب الوجود من
الشبهات ما يذكرونه وان كانوا يجيبون عنها ثم اذا اثبتوا وجوده اما برهانا
واما مسلما وصفوه من الصفات السلبية بامور لم يدل عليها ما دل على
وجوده بل يصفونه بما يمتنع معه وجوده حتى يعلم انهم ما وصفوا به وا
جب الوجود كما قد بسط في غير هذا الموضع ولا يذكرون من القوادح المعا
رضة لتلك السلوب بعض ما يذكرونه في اثبات وجوده وان توهموا
بطلانها مع ان تلك المعارضات هي صحيحة قادحة فيما ينفي صفاته بل الشيطان
يلقي اليهم من الشبهات القادحة في الحق ما يحصل نظيره من الامور القا
دحة في الباطل المعتقد فهذه الجملة اذا اريد بالجملة الاجتماع المغاير لكل
واحد واحد والذي يريد بها الكل واحد واحد كان الامر اظهر وابين فان كل وا
حد واحد ممكن مفتقر الى الفاعل فاذا لم يكن هناك جملة غير الاحاد امتنع
ان يكون هناك غير الاحاد الممكنة ما يوصف بوجوب او امكان وان اريد
بالجملة مجموع الامرين الاحاد والاجتماع كان الاجتماع جزءا من اجزاء المجموع
فيكون هناك اجزاء متعاقبة وجزء هو الاجتماع وهذا الجزء يمتنع ان يكون
واجبا بنفسه لانه مفتقر الى الممكنات ولانه عرض قائم بغيره واحسن
احواله ان يكون كالتاليف مع المؤلف فاذا كان المؤلف ممكنا بنفسه فالتاليف
اولى بل قد يقال ليس المجموع هنا امر وجودي مغاير للافراد المتعاقبة
وانما هو امر نسبي اعتباري كالنسبة التي من افراد العشرة وهذا و
غيره مما يبين امتناع وجوبها بنفسها فيبقى هذا الجزء ممكنا بنفسه
مفتقرا الى غيره كسائر الاجزاء فيكون حينئذ هناك ممكنات كل منها محتاج
الى الموجد فيحتاج كل منها الى الموجد والجملة هنا داخل في قولنا كل منها لانه
جزء من اجزاء هذا الكل فتبين انه كيفما ادير الامر ليس في الممكنات

King Saud University
Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)